

هل ما تزال غزة منطقة محتلة؟

إيان سكوبي

هل تحررت غزة بعد أن انسحب منها المستوطنون والقوات الإسرائيلية في أغسطس ٢٠٠٥؟

محكمة يوغسلافيا إلى الطرف المحتل «بامتلاكه القوى الحاضرة الكافية، أو القدرة على إرسال القوات خلال وقت معقول ليشعر الناس بسلطة الاحتلال»

وتحتفظ إسرائيل بالسلطة المطلقة على المجال الجوي والمناطق الساحلية لغزة بموجب خطة فك الارتباط، وتمارس السلطات الحكومية بمنتهى الوضوح في تلك المناطق، وعندما تنفكر مليا في الآراء التي تم التعبير عنها حول السيطرة من الجو على المناطق، من الواضح أن سحب إسرائيل للقوات البرية لم يمهّد للاحتلال، والشيء الوحيد الذي يعزز هذا الرأي هو دخول القوات البرية الإسرائيلية مرة أخرى إلى غزة بمنتهى البساطة في يونيو ٢٠٠٦.

إيان سكوبي يشغل مركز (السير جوزيف هوتنغ) لأبحاث ودراسات القانون وحقوق الإنسان وبناء السلام في الشرق الأوسط في جامعة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن، وبريده الإلكتروني: is17@soas.ac.uk، وسيصدر تحليلا

مطولا لحالة غزة بعد فك الارتباط في المجلد القادم من الكتاب السنوي للقانون الإسلامي والشرق أوسطي على موقع برنامج هوتنغ على الإنترنت:

www.soas.ac.uk/lawpeacemideast

www.israel-mfa.gov.il/MFA/Peace+Process/
Reference+Documents/Revised+Disengagement+Plan+6-June-2004.htm

أشكال الإدارة، ومع ذلك حكمت محكمة العدل الدولية في ديسمبر ٢٠٠٥ أنه سيتم اعتبار الوجود الأوغندي في الأراضي الكونغولية احتلالا في حال قامت القوات الأوغندية «بإحلال سلطتها محل الحكومة الكونغولية»، وذلك بغض النظر عما إذا «أقامت أوغندا إدارة عسكرية منظمة للمنطقة المحتلة أم لا».

وتربط قواعد لاهاي بين الاحتلال وبين قانون الحرب البرية، لذلك قيل أن الاحتلال يتطلب الوجود الفعلي للقوات في المنطقة، ولكن كان قد تم تبني هذه الأحكام قبل أول رحلة للأخوين رايت، واليوم أصبحت القوى الجوية وقدرات الاستطلاع الجوي فائقة جدا، وكما لاحظ اللواء عاموس يادلين، وهو ضابط في سلاح الجو الإسرائيلي، قائلا «تركز رؤيتنا للسيطرة الجوية على فكرة السيطرة، ونحن نتطلع إلى كيفية السيطرة على مدينة أو منطقة من الجو عندما تصبح السيطرة على تلك المنطقة أو احتلالها على الأرض أمرا غير قانونيا»

لقد قامت عدة محاكم بتفسير اختبار «السيطرة الفعالة»، وحسمت المحكمة العليا الإسرائيلية في عام ١٩٨٣ قضية تسيميل التي برزت خلال فترة احتلال جنوب لبنان، وحكمت بأن قوات الاحتلال لا تحتاج لأن تكون مسيطرة فعليا على كل المنطقة والسكان، ولكن يكفي أن يتوفر لها القدرة الكامنة لفعل ذلك، وكان هذا الحكم يتوافق مع قرارات المحاكم الأخرى، بما فيها قضية ناليتيلي ومارتينوفي التي أشارت فيها

كان الإنسحاب من غزة وفقاً للخطة المنقحة لفك الارتباط الصادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية يوم ٦ يونيو ٢٠٠٤، يعني عدم وجود أي حضور دائم لقوات الأمن الإسرائيلية داخل غزة، ولكن الخطة تنص أيضا على أن «إسرائيل ستحمي الشريط الحدودي البري الخارجي لقطاع غزة وستراقبه، وستستمر بالاحتفاظ بالسلطة الحصرية على المجال الجوي لغزة، وستستمر في ممارسة النشاطات الأمنية على ساحل قطاع غزة»، ونص البند السادس على أن «استكمال الخطة سيعمل على تبيد المزاعم المتعلقة بمسؤولية إسرائيل عن الفلسطينيين المتواجدين داخل قطاع غزة»

إن البند السادس غامض حيث أنه يشير إلى إنهاء مسؤولية إسرائيل عن سكان غزة، ولكنه لا يذكر شيء عن حالة المنطقة ذاتها، حيث أن المسودة الأولى للخطة نصت صراحة على أن الانسحاب سينهي الاحتلال الإسرائيلي لغزة، ولكن هذه اللغة ليس لها وجود في النسخة الرسمية النهائية.

إن الاختبار الذي يجريه القانون الدولي لتحديد إذا كان طرف ما يحتل منطقة ما منصوص عليه في البند رقم ٤٢ من قواعد لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لسنة ١٩٠٧، والمسألة بالأساس هي «السيطرة الفعالة»، فإذا نوى الطرف الغازي السيطرة على منطقة معادية، ولو بشكل مؤقت على الأقل فإن هذه المنطقة تعتبر منطقة محتلة. وقد جرى العرف أن يتطلب هذا الأمر من الاحتلال أن يأسس شكلا ما من